



بلاغ صحفي

حول انعقاد اجتماع مجلس الحكومة

ليوم الخميس 12 من محرم 1445 مُوافق 18 يوليو 2024

انعقد يومه الخميس 12 من محرم 1445، مُوافق 18 يوليو 2024، مجلس للحكومة، برئاسة السيد عزيز أخنوش، خصص لتقديم عرضين قطاعيين، وللتداول في عدد من مشاريع النصوص القانونية ومقترحات تَعْيِينِ في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور.

في مستهل أشغال هذا المجلس، تتبع مجلس الحكومة عرضا حول التقرير الأولي المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتقرير الدوري الخامس المتعلق بإعمال اتفاقية مناهضة التعذيب، قدمه السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل.

وتطرق عرض السيد وزير العدل إلى ما يرتبط بفحص التقرير الوطني الأولي المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، أمام اللجنة الأممية المعنية بهذه الاتفاقية في شتنبر المقبل. كما شمل العرض تقديم مشروع التقرير الوطني الدوري الخامس المتعلق بإعمال اتفاقية مناهضة التعذيب.

وتندرج هذه الاستحقاقات الأممية في إطار حرص بلادنا على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وبالتفاعل الجدي والمنتظم مع هيئات المعاهدات، والذي يتميز بدينامية خاصة تجسد العمل على تقديم التقارير التي حان أجلها، والمشاركة في حوارات تفاعلية بناءة مع آليات المراقبة الأممية، بما يعكس المنجزات والمكتسبات الوطنية وأوراش الإصلاح في مجال حقوق الإنسان.

بعد ذلك، تتبع مجلس الحكومة عرضا آخر حول أبرز المستجدات المزمع إدخالها على القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها والقانون المتعلق بالقانون

الأساسي لبنك المغرب لمعالجة أزمات مؤسسات الائتمان المحتملة، قدمته السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية.

وتناول العرض أبرز التدابير المزمع إدخالها على القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، حيث يروم هذا التعديل إحداث أدوات جديدة من شأن تنفيذها الحفاظ على استقرار النظام المالي الوطني والحفاظ على الوظائف ذات الأهمية النظامية الخاصة لمؤسسات الائتمان المعنية. كما تهم التعديلات المزمع إدخالها تعزيز دور سلطة التقنين فيما يتعلق بالرقابة ووضع تدابير جديدة للتقويم.

وواصل مجلس الحكومة أشغاله، بالتداول والمصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.24.475 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.19.333 الصادر في 5 ذي الحجة 1440 (7 أغسطس 2019) بتحديد أصناف ومقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي وكذا شروط الاستفادة منها، قدمه السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

ويأتي هذا المشروع تفعيلا للتوجهات الحكومية الرامية إلى تجويد آليات استهداف الأسر للاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، وذلك عبر ضرورة التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد المحدث بموجب القانون رقم 72.18، وتنفيذا لخارطة الطريق 2022-2026، ولاسيما الإجراءات المتعلقة بمراجعة وتدقيق معايير استهداف المستفيدين والمستفيدات من برامج الدعم الاجتماعي، وكذا ضرورة تطوير البنيات التحتية للأقسام الداخلية والمطاعم.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى مراجعة الآليات المتعلقة باستهداف المستفيدين والمستفيدات من المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي؛ وتعزيز حكمة خدمة الإطعام باعتماد نظام التدبير المفوض على مستوى جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛ مع الرفع من مقادير المنح الدراسية الخاصة بالأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية.

إثر ذلك، تداول مجلس الحكومة وصادق على مشروع المرسوم رقم 2.24.366 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.03.729 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بإحداث "الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة"، قدمه السيد محمد مهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم وتثمين جهود الصحافيات والصحافيين، وتحفيزهم على الارتقاء بالعمل المهني في مختلف أجناس الصحافة وبمسار الفكر والثقافة، بما يسهم في إعلاء قيمة الإبداع ببلادنا، انسجاما مع الغاية من إحداث الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة سنة 2004 بناء على التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الرسالة التي وجهها جلالتة إلى أسرة الصحافة والإعلام بمناسبة اليوم الوطني للإعلام في 15 نونبر 2002.

واختتم مجلس الحكومة أشغاله بالتداول والمصادقة على مقترحات تَعْيِينٍ في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور .

فتم على مستوى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تعيين:

● السيد سعيد الحسيني، مديرا للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين؛

وعلى مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تعيين:

● السيد محمد البقالي، عميدا لكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة؛

وعلى مستوى وزارة الصناعة والتجارة، تعيين:

● السيد عبد الواحد رحال، مديرا عاما للتجارة.